الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

دولة الكويت
State of Kuwait

تقرير

الحساب الختامي لأموال الأوقاف

سنة الأساس

1 9 9 4

المحتويات

- المقدمة 4
- الجزء الأول : الأعمال التحضيرية لإعداد الحساب الختامي لأموال الأوقاف عن السنة المالية 1994 م . 6
- الجزء الثاني : البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 1994 م مع تقرير مراقب الحسابات . 12
- الجزء الثالث : مؤشرات مستوى أداء الأمانة العامة للأوقاف من واقع تحليل بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 1994 م . 24

مقدمة

وفقًا لأحكام المرسوم رقم 275 لسنة 1993 م بإنشاء **الأمانة العامة للأوقاف** ، فإن مجلس شئون الأوقاف هو السلطة العليا المشرفة على شئون الأوقاف ، وله أن يتخذ ما يراه لازمًا من القرارات لتحقيق الأغراض التي أُنشئت الأمانة من أجلها ، كما وأنه المختص بإعتماد الحسابات الختامية السنوية لأموال الأوقاف .

وإتساقًا مع الصلاحيات المقررة لمجلس شئون الأوقاف بموجب مرسوم إنشاء الأمانة ، فقد قضت اللائحة المالية للأمانة العامة للأوقاف بأن تعد الأمانة حسابًا ختاميًا عن نتائج أعمالها خلال السنة المالية على النمط التجاري ووفقًا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها ، وتعرضه على مجلس شئون الأوقاف للإعتماد ، كما قضت هذه اللائحة بأن يكون للأمانة مراقب حسابات خارجي له حق الإطلاع على جميع الدفاتر والسجلات والمستندات وطلب أي بيانات يراها ضرورية ، ويقدم المراقب تقريراً بنتائج فحصه إلى مجلس شئون الأوقاف ويُدعى لحضور إجتماع المجلس لمناقشة تقريره عن الحسابات الختامية للأوقاف ، وعليه أن يدلي أمام المجلس برأيه في كل ما يتعلق بعمله .

وفي إطار هذه القواعد التي تحكم رقابة مجلس شئون الأوقاف على الحسابات الختامية السنوية لأموال الأوقاف ، فقد أعدت الأمانة الحساب الختامي لأموال الأوقاف عن السنة المالية 1994 م باعتبارها سنة الأساس لهذه النمطية من الحسابات ، ويعتبر هذا أول حساب ختامي لأموال الأوقاف بعد إنشاء الأمانة ، وقد تم تدقيق هذا الحساب من جانب مراقب الحسابات حيث أعد تقريره عن الحساب وفق القواعد المحاسبية المتعارف عليها ، وحضر إجتماع مجلس شئون الأوقاف الذي نوقش فيه هذا التقرير وتم اعتماد الحساب الختامي لأموال الأوقاف عن السنة المالية 1994 م من قبل المجلس .

وانطلاقًا من موافقة مجلس شئون الأوقاف على إقتراح الأمين العام بضرورة نشر الحسابات الختامية لأموال الأوقاف وطرحها للتداول العام ، تعزيزاً لرصيد ثقة المجتمع ومؤسساته في سياسات الأمانة وتصرفاتها في أموال الأوقاف الملتزمة بالثوابت الشرعية والأطر والقيود القانونية واللائحية .

ومن حيث أن الحسابات الختامية تعكس نتائج أنشطة وبرامج الأمانة المتحققة خلال الفترة المالية المقدمة عنها هذه الحسابات .

ورغبةً في إطلاع الكافة على حسابات وتصرفات الأمانة العامة للأوقاف والمنسجمة مع سياساتها المعلنة في الكشف عن جميع تصرفاتها وأنشطتها ـ دون حجب لأي معلومات أو بيانات وتقبُلها لأية إنتقادات هادفة وبنّاءة غايتها تعزيز وترشيد المسار ـ فيسر الأمانة بكل اعتزاز أن تضع بين يدي القارئ وكل راغب في الإستزادة بمعلومات عن أنشطة وتصرفات الأمانة ، تقريرها عن الحساب الختامي لأموال الأوقاف للسنة المالية 1994 م الذي يتضمن الجزء الأول منه عرضًا وافيًا للأعمال التحضيرية التي قامت بها الأمانة تمهيداً لإعداد الحساب الختامي لأموال الأوقاف عن السنة المالية 1994 م ويتضمن الجزء الثاني عرضًا لهذا الحساب ، كما أعده مراقب الحسابات الخارجي ويتضمن الجزء الثالث قراءة موجزة عن البيانات المالية لعام 1994 م الواردة في الحساب الختامي

بهدف إبراز أهم مؤشرات مستوى أداء الأمانة خلال عام 1994 م .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشير إلى الجهد الكبير الصادق الذي بذله مجلس شئون الأوقاف في سبيل إرساء السياسات العامة للأوقاف ونهوضه بدوره الرقابي الفاعل على أموال الأوقاف بهدف المحافظة عليها وتنميتها والذي تجلى بصورة غير مسبوقة خلال مناقشته العميقة للحساب الختامي لأموال الأوقاف عن السنة المالية 1994 م واعتماده لهذا الحساب .

كما يسرني أن أشيد بالجهد الجبار الذي بذلته فرق العمل المختلفة داخل الأمانة في توفير وترتيب المعلومات والبيانات التفصيلية التي يستند عليها هذا الحساب والتدقيق عليها ، وكذلك التعاون المخلص من جانب الأخوة نواب الأمين العام وبقية أعضاء اللجنة الرئيسية التي شكلت لإعداد الحساب الختامي ، والتي كان لعلمها وخبرة أعضائها الدور الهام في وضع حسابات الأمانة في مسارها الصحيح .

كما إنني أخص بالشكر الدكتور / شعيب عبدالله شعيب على ملاحظاته القيمة على منهجنا في إعداد هذا الحساب الختامي وتعاونه الصادق معنا في إنجازه .

كما أتوجه بشكر خاص للأخ الفاضل طالب عبداللطيف الغربللي مدير إدارة محاسبة الشئون الوقفية بالأمانة والذي كان لصبره ودقة عمله وحسن متابعته الدور الأكبر في إنجاز هذا العمل بالكفاءة التي تتيح للأمانة أن تفخر ببياناتها المالية عن هذه المرحلة من مسيرتها .

وبهذه المناسبة أشير إلى أنه من منطلق حرص الأمانة على إدارة الوقف وفق أسلوب مهني وعلمي يواكب تطورات النظم المالية في المؤسسات الحديثة ، ويراعى طبيعة الوقف كمؤسسة تنموية ، فقد كلفت إثنين من الخبراء المتخصصين بإعداد دراسة عن الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف تم طرح النسخة الأولية منها ومناقشتها خلال الإجتماع الأول الذي نظمته الأمانة للإطلاع على الدراسة والتعقيب عليها ، وقريباً بمشيئة الله تعالى سيُعقد الإجتماع الثاني الذي ستطرح فيه النسخة النهائية من هذه الدراسة والتي سيتم نشرها لتكون في متناول كافة المؤسسات الوقفية بعالمنا العربي والإسلامي .

كما أن طموحنا وأملنا كبير في نخبة المحاسبين الكويتيين العاملين بالأمانة ليواصلوا صقل مهاراتهم وتنمية خبراتهم مع الإستزادة بكل ما هو جديد في مجال تخصصاتهم حتى يصيروا خبراء يسهموا بدورهم البناء في مؤسستهم الوقفية وغيرها من المؤسسات الوطنية .

وأسأل الله أن تكون الحسابات والتقارير المالية القادمة للأمانة كافية لإشباع رغبة كل متابع لجهودها في سبيل النهوض بالوقف الكويتي وتعزيز دوره التنموي في المجتمع .

والله ولي التوفيق ، ، ،

الأمين العام

عبدالمحسن محمد العثمان

الجزء الأول : الأعمال التحضيرية لإعداد الحساب الختامي لأموال الأوقاف عن السنة المالية 1994 م

❖ سنة الأساس في حسابات الأوقاف :

عقد مجلس شئون الأوقاف اجتماعه الأول بتاريخ 1994/10/11م ، وكانت الأمانة حتي هذا التاريخ مازالت في حاجة إلى وقت لإعداد الحساب الختامي لعام 1993م ، وقد وافق المجلس في ذلك الإجتماع على إعتبار عام 1993م سنة الأساس في حسابات الأمانة المستقبلية ، غير أن المجلس في إجتماعه الثالث الذي إنعقد بتاريخ 1994/12/26م وافق بناء على إقتراح الأمين العام للأمانة العام للأوقاف على جعل عام 1994م هو سنة الأساس في حسابات الأمانة وذلك بإعتبار أن مجلس شئون الأوقاف تم تشكيله في منتصف عام 1994م .

❖ اللجنة الرئيسية لإعداد الحساب الختامي للسنة المالية 1994 م :

وبناءً على ذلك صدر بتاريخ 1994/12/28 م القرار الإداري رقم 125 لسنة 1994م وبموجبه تم تشكيل لجنة برئاسة الأمين العام وتضم في عضويتها كل من :

- نائب الأمين العام لشئون الصناديق والمشاريع الوقفية .
- نائب الأمين العام لشئون إستثمار وتنمية الموارد الوقفية .
- مدير إدارة الشئون المالية والإدارية .
- مدير إدارة محاسبة الإستثمار .
- مدير إدارة محاسبة الشئون الوقفية .
- مراقب الحسابات بإدارة محاسبة الإستثمار .

وعُهد إلى هذه اللجنة بإعداد الحساب الختامي لأموال الأوقاف عن السنة المالية 1994 م على النمط التجاري ووفقًا للأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ، وذلك تمهيداً لعرضه على مجلس شئون الأوقاف لاعتماده ، وسُمح لهذه اللجنة الاستعانة في تأدية مهامها بمن تراه من موظفي الأمانة ، كما تُرك لها تحديد الأسس المحاسبية والمالية اللازمة لمعالجة البيانات المالية للأموال الوقفية .

وبدأت اللجنة في مباشرة المهام المناطة بها بالإطلاع على الجهود السابقة في إعداد حسابات الأوقاف ، واستعرضت جوانب القصور في الحسابات الختامية للأوقاف في السنوات السابقة ، والإعتبارات التي يجب ملاحظاتها في الحساب الختامي لعام 1994 م باعتباره العام الذي يمثل بداية مرحلة مسئولية الأمانة العامة للأوقاف .

❖ رأس مال الأوقاف :

ارتأت اللجنة أن المرحلة الأولى من عملها تتطلب الوقوف على مقدار رأس مال الأوقاف بصورة صحيحة ، ولذلك فوضت الأمين العام في تشكيل لجنة فرعية لبحث هذا الموضوع بغرض تحديد قيمة

رأس المال الأوقاف لسنة 1994 م ، وبالفعل كلف الأمين العام مجموعة عمل برئاسة السيد / طالب عبداللطيف الغربللي مدير إدارة محاسبة الشئون الوقفية وعدد من المحاسبين والباحثين المختصين بهذه المهمة ، وطلب إليهم الآتي :

(1) فحص جميع ملفات الأوقاف فحصاً دقيقاً بغرض إستخراج البيانات المالية المؤثرة في تحديد رأس مال الوقف وذلك لجميع الأوقاف .

(2) تصميم إستمارة خاصة لكل وقف تفرغ فيها البيانات المالية التي يتم إستخراجها وعلى أن توضح هذه الإستمارة إسم الواقف ونوع الوقف ومقدار رأس مال الوقف ورقم ملف الوقف .

(3) إبراز أية معلومات تكتشفها مجموعة العمل أثناء بحثها .

(4) إبداء أية إقتراحات تراها مجموعة العمل لصالح تطوير العمل .

❖ لجنة فحص ملفات الأوقاف :

باشرت مجموعة العمل المشار إليها المهام المسندة إليها من خلال اجتماعات مكثفة ، حيث قامت بوضع منهجاً لعملها يقوم على إتباع أسلوب التدقيق التتابعي ، وبمقتضاه مرّ إستخراج البيانات المالية من كل ملف وقف بالمراحل الخمس التالية :

- **المرحلة الأولى : إستخراج البيانات المالية**

وفي هذه المرحلة تم فحص كل ملف وقف واستخلصت منه البيانات والتغيرات المالية ، وتم تسجيلها في الإستمارة التي صممت لهذا الغرض .

- **المرحلة الثانية : التدقيق الإبتدائي**

وتم في هذه المرحلة التدقيق مبدئياً على البيانات المالية المستخلصة من كل ملف وقف .

- **المرحلة الثالثة : التدقيق النهائي**

وفي هذه المرحلة قام رئيس المجموعة الفرعية بالتدقيق نهائياً على البيانات المالية المستخلصة من واقع كل ملف وقف والتي تحدد من خلالها رأس مال كل وقف .

- **المرحلة الرابعة : الطباعة**

وفي هذه المرحلة تم طباعة نموذج رأس مال كل وقف .

- **المرحلة الخامسة : تدقيق الطباعة**

وفي هذه المرحلة تم تدقيق طباعة نموذج رأس مال كل وقف واعتماده من أعضاء المجموعة ، وقد بلغ عدد هذه الأوقاف (407) وقفاً .

ونجدر الإشارة إلى أن مجموعة العمل قامت بفحص ودراسة جميع ملفات الأوقاف المتداولة والبالغ عددها (609) ملفًا والتي صحح عددها إلى (611) ملفًا عندما اكتشفت المجموعة تداخل أربعة أوقاف في ملفين وقامت بفصلهما وفتح ملفين جديدين لهما .

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إستبعاد مجموعة من هذه الملفات من نطاق العمل وعدم إعتبار الأوقاف المذكورة فيها من رأس مال الوقف العامل في 1994/12/31 م وهي :

(1) ملفات الأوقاف المنحلة ويبلغ عددها (54) ملفًا حيث أحيلت للحفظ .

(2) ملفات الأوقاف التي تم التراجع عنها ويبلغ عددها (14) ملفًا حيث أحيلت للحفظ .

(3) ملفات أوقاف أراضي المساجد ويبلغ عددها (14) مبلفًا باعتبارها أوقاف غير مُدرة .

(4) ملفات أوقاف أراضي الحسينيات ويبلغ عددها (6) ملفات باعتبارها أوقاف غير مدرة .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الملفات سوف يستمر البحث فيها بهدف تحديد رأس مال الأوقاف المذكورة فيها من خلال البحث عن أصولها ، وسوف تضاف إلى رأس مال الوقف العامل في عام 1995 م أو الأعوام التي تليه في ضوء نتائج البحث ، ويبلغ عددها (23) ملفًا .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك (77) ملفًا تضم أوقاف يتولى النظارة عليها بصفة منفردة بعض الأفراد وبالنظر إلى أن بيانات هذه الملفات قديمة ولم تُحدث فستتم متابعتها من جديد لمعرفة مصير هؤلاء النظار وبالتالي تحديد موقف الأمانة العامة للأوقاف منها ، ومن ثم البحث في تحديد رأس مال كل وقف منها في حالة ما إذا كان يتعين على الأمانة العامة للأوقاف أن تتولى النظارة عليه .

كما أن هناك (16) ملفًا تضم وصايا خيرية بيد الذرية وستكون أيضًا تحت المتابعة لتحديد موقف الأمانة منها .

وبهذا تكون جميع ملفات الأوقاف الموجودة لدى الأمانة والبالغ عددها (611) ملفًا قد تم فحصها واتخاذ اللازم بشأنها .

❖ معايير تحديد رأس مال الوقف العامل :

وفي ضوء هذه النتائج استكملت لجنة الحساب الختامي أعمالها وبدأت في البحث عن معايير تحديد رأس الوقف المال العامل .

حيث أنه من المعلوم أن الأعيان الوقفية قد لحقت بها بعض التغييرات في المراحل السابقة إما بسبب شمول بعضها بحركة الإستملاكات أو بسبب مبادلة عين وقفية بأخرى وقفية أو إستبدالها بأعيان أخرى أو مشاركة أكثر من وقف في عين واحدة ، هذا فضلاً عن الأوقاف الجديدة التي تم تسليمها للأمانة ، وفي ضوء كل هذه المتغيرات وغيرها ، وبناءً على توصيات السيد مدير إدارة محاسبة الشئون الوقفية ، فقد تم تبني مجموعة من المعايير لتحديد رأس مال كل وقف من الأوقاف (407) والتي تمثل رأس مال الأوقاف العامل في 1994/12/31 م .

والمعايير هي :

(1) إعتماد آخر مبلغ إستملاك على عين الوقف .

(2) إعتماد قيمة عين الوقف الجديدة في حالة وجود مبادلة بينها وبين عين أخرى .

(3) في حالة مشاركة وقف أو أكثر في عين يتم إعتماد قيمة هذه العين في تاريخ المشاركة .

(4) إعتماد آخر قيمة تمت بها بيع العين .

(5) إستخدام موفور الريع لزيادة رأس مال الوقف ليتساوى مع قيمة أعيانه الحالية .

(6) إعتماد قيمة العين وفقاً لسعر السوق عند إستلامها .

(7) إعتماد رقم المبالغ النقدية بالنسبة للوقف النقدي .

وتبين من خلال تطبيق هذه المعايير على (407) وقف أن رأس مال هذه الأوقاف في 1994/12/31م يبلغ (88,663,449 د.ك) .

ولعله من نافلة القول في هذا المقام أن نوضح للقارئ إلى أن رأس مال الأوقاف التي تتولى الأمانة العامة للأوقاف النظارة سيكون عرضه للتغير سنوياً لأحد أسباب التالية :

(1) إضافة أوقاف جديدة .

(2) صدور حكم نظارة على وقف لصالح الأمانة أو ضدها .

(3) حل وقف بحكم قضائي .

(4) ظهور نتائج البحث في أي ملف من ملفات الأوقاف التي سبق الإشارة إليها .

❖ تحديد قيم الأصول العقارية كما هي في 1994/12/31 م :

لما كان الأخذ بشكل الميزانية التجارية للتعبير عن البيانات المالية للأوقاف يقتضي إثبات قيم الأصول العقارية فيها ، لكي يعبر المركز المالي للوقف عن حقيقته وحيث أن العمل جاري في السابق على عدم تسجيل قيم الأصول العقارية في الحسابات السنوية للأوقاف ، فقد قامت فرق العمل المختصة بمراجعة جميع البيانات الخاصة بقيم العقارات الوقفية من خلال مختلف المصادر المتاحة وتدقيقها ، وبناءً عليه اعتمدت اللجنة قيمة محددة لكل أصل عقاري مملوك للأوقاف التي تتولى الأمانة النظارة عليها كما هي في 1994/12/31 م .

❖ مخصص إعادة إعمار الأعيان الوقفية :

تطبيقاً للأحكام الشرعية التي تقضي بأن من أهم واجبات ناظر الوقف المحافظة على الأعيان الموقوفة ، وإنسجاماً مع المبادئ المحاسبية الدولية المتعارفة عليها ، وبناءً على الآراء الشرعية المعتبرة في هذا الخصوص . قررت الأمانة تطبيق معيار بناء مخصص لإعادة إعمار الأعيان الوقفية وتم فعلاً البدء في تطبيق هذا التوجه في عام 1993 م حيث تم حجز مبلغ (2,204,476 د.ك) للبدء في تكوين مخصص إعادة إعمار الأعيان الوقفية ، وبهدف تقييم أثر هذا التوجه على الأوضاع المالية للأوقاف تمت دراسة البيانات المالية للأصول العقارية الحالية وتحليلها بغرض تحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق هذا المعيار عليها ، مع الأخذ بعين الإعتبار تأثير المبلغ المزمع رصده لتكوين مخصص إعادة الإعمار على أرصدة حسابات الأوقاف ، وبناءً عليه يتم تحديد التاريخ المناسب لبدء بناء المخصص .

وقد أسفرت التحليلات المحاسبية التي قامت بها فرق العمل المتخصصة عن ضرورة

الفصل بين معالجة مخصصات إعادة إعمار العقارات الوقفية قبل سنة الأساس (1994 م) وبعدها ، وبناءً عليه تبنت اللجنة في هذا المجال ما يلي :

أ - مخصص إعادة الإعمار لعقارات الأوقاف حتى سنة الأساس 1994 م :

لما كانت الأصول المحاسبية المتعارف عليها تقضي بفصل قيم المباني عن الأراضي المقامة عليها باعتبار أن احتساب المخصص يجب أن يكون للمباني فقط ، وحيث أن هناك صعوبة بالغة تواجه عملية تحديد قيم المباني الوقفية فقط بدون النظر لقيم الأراضي المقامة عليها ، فقد اعتمدت المعايير الآتية :

(1) بالنسبة للعقارات المبنية من عام 1980 م ، قدرت قيمة المباني بنسبة (60%) من القيمة الإجمالية للأصل .

(2) بالنسبة للعقارات المبنية من عام 1981م حتى عام 1983م قدرت قيمة المباني (30%) من القيمة الإجمالية للأصل .

(3) بالنسبة للعقارات المبنية من عام 1984 م حتى سنة الأساس قدرت قيمة المباني بنسبة (55%) من القيمة الإجمالية للأصل .

(4) بالنسبة لبعض العقارات التجارية الكبرى قدرت قيمة المباني بنسبة (40%) من القيمة الإجمالية للأصل .

حيث أنه من المتعذر عملياً تطبيق مبدأ بناء المخصص لكل عقار وقفي قائم حالياً بأثر رجعي ، فقد تم اتخاذ قرار تكوين مخصص لإعادة إعمار الأعيان الوقفية بمبلغ (15) مليون د.ك وهو يمثل (50%) تقريباً من إجمالي الريع المتجمع خلال السنوات السابقة كما سوف يتضح فيما بعد .

ب - مخصص إعادة الإعمار لعقارات الأوقاف سنة الأساس 1994 م :

في هذا المجال تم تبني مبدأ القسط الثابت وأن تكون مدة بناء المخصص (25) سنة ، أي بمعدل (4%) سنوياً .

❖ تحديد إجمالي متجمع موفور ريع الأوقاف :

كان من الطبيعي بعد تحديد رأس المال العامل ، وتحديد قيمة الأصول العقارية ، أن يتم تحديد قيمة موفور الريع المتجمع من السنوات السابقة والتصرف فيه وفقاً للفتاوي الشرعية الصادرة بها الشأن .

وبناءً على ذلك تم تحليل المبلغ الوارد في ميزانية 1993 م المدققة من قبل المدقق الخارجي تحت عنوان (أموال الأوقاف) والبالغ قيمتها (65,894,275 د.ك) حيث تم إستبعاد مبلغ (38,124,203 د.ك) باعتبار هذا المبلغ ليس من رأس مال الوقف العامل وتفصيله على النحو التالي :

- 22,956,950 د.ك إستثمـــار فـــي عقار .
- 14,496,160 د.ك إستثمارات أخرى ودائع .
- 671,093 د.ك أمـانـــات للغيـــــر .

وعليه يكون إجمالي موفور الريع المتجمع عن السنوات السابقة مبلغ (27,770,072 د.ك)، يخصم منه المبلغ المطلوب لاستكمال مخصص إعاة الإعمار وهو (12,795,524 د.ك) بحيث يضاف للمبلغ الموجود أصلاً كمخصص إعادة والبالغ (2,204,476 د.ك) والذي تم اقتطاعه في عام 1993 م ليصبح إجمالي مخصص إعادة الاعمار هو (15) مليوناً حتى 1994/12/31م وبذلك يكون المبلغ المتبقي من موفور الريع (14,974,548 د.ك) حيث أعتبر وقف خيري مطلق على عموم الخيرات يضاف إلى رأس مال الأوقاف الأخرى **فيصبح إجمالي رأس مال الأوقاف العامل** في 1994/12/31 م مبلغ (103,637,9960 د.ك) .

الجزء الثاني : البيانات المالية للسنة المالية في 31 ديسمبر 1994 م

المحتويات

• تقرير مراقب الحسابات .	بيان
• الميزانية العمومية .	أ
• بيان الإيرادات والمصروفات.	ب
• بيان التدفقات النقدية .	ج
• إيضاحات حول البيانات المالية .	17 - 23

آرثـــر
أندرســـون
البزيع و شركائهم

عضـو في آرثـر أندرس العالمية

صندوق بريد : ٢١١٥ الصفاة
١٣٠٢٢ - دولة الكويت
تليفون : ٢٤١٠٠١٠ (٩٦٥)
فاكسميلي : ٢٤١٢٧٦١ (٩٦٥)

محاسبون قانونيون

السيد / وزير الأوقاف والشئون الإسلامية المحترم
رئيس مجلس شئون الأوقاف
الأمانة العامة للأوقاف
دولة الكويت

لقد دققت الميزانية العمومية للأمانة العامة للأوقاف كما في 31 ديسمبر 1994 م ، وبياني الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك . إن هذه البيانات المالية من مسؤولية الأمانة العامة للأوقاف ، وإن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمت به .

لقد قمت بالتدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية . وتشتمل إجراءات التدقيق على فحص عينات من المستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية ، كما تشتمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة، كذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية . وباعتقادي أن التدقيق الذي قمت به يوفر أساسًا معقولاً يمكنني من إبداء رأيي حول البيانات المالية .

برأيي ، إن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية ، المركز المالي للأمانة العامة للأوقاف كما في 31 ديسمبر 1994 م ، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقًا للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح رقم 2 .

برأيي كذلك ، أن الأمانة العامة للأوقاف تمسك حسابات منتظمة ، وإن الجرد أجري وفقًا للأصول المرعية ، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدي لم تقع خلال السنة مخالفات للمرسوم الأميري رقم 257 لسنة 1993 م والنظام الداخلي للأمانة العامة للأوقاف على وجه يؤثر ماديًا في مركزها المالي أو نتائج أعمالها .

دولـــــة الكويـــــت
2 إبريـــل 1996

التوقيع
د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم ٣٣
عضو في آرثر أندرسن العالمية

الميزانية العمومية كما في 3 ديسمبر 1994 م

بيان (أ)

الموجودات	إيضاح	1994 دينار كويتي	1993 (المعدل) دينار كويتي
نقد لدى البنوك		657,644	8,151,872
ودائع وحسابات تحت الطلب	3	5,093,618	5,962,634
مدينو مرابحات	4	14,939,895	6,776,417
إيرادات مستحقة	5	2,188,134	1,189,326
أرصدة مدينة أخرى	6	997,372	643,166
صناديق ومحافظ استثمارية	7	18,544,406	14,599,260
أوراق مالية	8	4,407,201	4,483,941
استثمارات في شركات زميلة	9	3,483,870	3,192,400
عقارات	10	61,078,143	61,084,974
		111,390,283	**106,083,990**
المطلوبات وأموال الأوقاف			
المطلوبات :			
بنوك دائنة			16,071
تأمينات مستأجرين		688,435	674,103
أرصدة دائنة أخرى	11	2,728,050	2,042,611
		3,416,485	**2,732,785**
أموال الأوقاف			
رأس المال :			
في بداية السنة كما صرح عنه سابقاً		65,894,275	62,303,041
تسوية سنوات سابقة	12	37,456,930	37,456,930
في بداية السنة بعد التعديل		103,351,205	99,759,971
أوقاف مضافة خلال السنة		286,791	62,834
في نهاية السنة	13	103,637,996	99,822,805
موفور ربح السنة - بيان ب		4,335,802	3,528,400
مجموع أموال الأوقاف		107,973,798	103,351,205
		111,390,283	**106,083,990**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

بيان (ب)

بيان الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1994م

الإيـــرادات	ايضاح	1994 دينار كويتي	1993 (المعدل) دينار كويتي
إيجـــارات مـــبـــاني	14	5,053,979	5,436,399
عـــائـــد ودائـــع لأجـــل		226,139	954,382
أربـاح مـــرابـحـــات		986,030	231,084
أرباح صناديق ومحافظ استثمارية		806,468	59,574
عـــائـــد أوراق مـــالـيـــة		914,981	571,062
أرباح استثمارات في شركات زميلة		89,470	--
فـــروقـــات عـــمـلـة		315,285	(428,828)
مـــشـــاريع وقـــفـــيـــة		259,221	--
مـــتـــنـوعـــة		33,769	116,285
مـــجـــمـــوع الإيـرادات		**8,685,342**	**6,939,958**
المصروفات والأعباء			
إدارية وعـــمـــومـــيـــة		556,673	658,310
صـــيـــانة وإداراة العـــقـــارات		975,520	1,115,022
مـــخـــصص إعـــادة أعـــمـــار	15	1,247,936	956,540
مـــخـــصص هبـــوط قـــيـــمـــة		10,654	--
مجموع المصروفات والأعباء		**2,790,783**	**2,729,872**
ريـــع الـــســـنـــة		**5,894,559**	**4,210,086**
المشاريع والأنشطة الوقفية			
مـــشـــاريع وقـــفـــيـــة		677,973	343,406
مـــصـــاريف وقف أخـــرى		880,784	338,280
مجموع المشاريع والأنشطة الوقفية		**1,558,757**	**681,686**
مـوفـور ريع السنة - بيـان (أ)		**4,335,802**	**3,528,400**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

بيان (جـ)

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1994م

	1994 دينار كويتي	1993 (المعدل) دينار كويتي
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		
صافي الربح قبل التغيير في موجودات ومطلوبات التشغيل	4,335,802	3,528,400
تسويات :		
(أرباح) خسائر فروقات عملة	(315,285)	428,828
مخصص إعادة أعمار	1,247,936	956,540
مخصص هبوط قيمة صناديق ومحافظ استثمارية	10,654	--
عوائد استثمارات	(2,796,949)	(861,720)
عائد ودائع لأجل	(226,139)	(954,382)
الفائض النقدي قبل التغيير في موجودات ومطلوبات التشغيل	2,256,019	3,097,666
النقص (الزيادة) في إيرادات مستحقة	699,612	(410,803)
(الزيادة) النقص في أرصدة مدينة أخرى	(354,206)	187,697
الزيادة في أرصدة دائنة أخرى	685,439	1,071,601
الزيادة في تأمينات مستأجرين	14,332	28,095
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**3,301,196**	**3,974,256**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
(المدفوع) المحصل من بيع وشراء عقارات	(1,241,105)	3,325,259
المدفوع لشراء أوراق مالية	(52,500)	(546,708)
المدفوع لشراء استثمارات في شركات زميلة	(202,000)	(3,192,400)
المدفوع لشراء صناديق ومحافظ استثمارية	(3,702,315)	(12,003,411)
الزيادة في مدينو مرابحات	(8,152,110)	(6,776,417)
عوائد استثمارات محصلة	1,233,487	410,083
المحصل من ودائع مستمرة	159,423	7,281,015
عائد ودائع لأجل مقبوضة	1,711	837,737
المحصل من بيع أوراق مالية	179,672	--
المحصل من سندات استملاك أراضي	--	658,565
صافي النقد المستغل في الأنشطة الاستثمارية	**(11,775,737)**	**(10,006,277)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
الزيادة في أموال الأوقاف	286,791	62,834
(المسدد) المحصل من بنوك دائنة	(16,071)	16,071
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	270,720	78,905
النقص في النقد والنقد المعادل	(8,203,821)	(5,953,116)
أثر تغيير أسعار الصرف على النقد والنقد المعادل	--	(43,977)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	12,105,083	18,102,176
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة (إيضاح 16)	**3,901,262**	**12,105,083**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

الأمانة العامة للأوقاف
دولة الكويت
إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 1994م

1 ـ الأمانة العامة للأوقاف

بمقتضى المرسوم رقم 257 لسنة 1993م تم انشاء الامانة العامة للأوقاف لتباشر الاختصاصات المقررة لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية في مجال الأوقاف حيث عهد لهذه الامانة القيام بكل ما يتعلق بشؤون الوقف والدعوة اليه بما في ذلك ادارة امواله واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الواقفين بما يحقق المقاصد الشرعية للوقف وتنمية المجتمع.

2 ـ السياسات المحاسبية

أ ـ العرف المحاسبي:

يتم اعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

ب ـ تحقق الايراد:

توزع ايجارات المباني وعائدات الودائع وأرباح المرابحات التي تغطي اكثر من فترة مالية بحيث تنال كل فترة مالية ما يخصها من الايراد.

جـ ـ العقارات:

تتمثل العقارات في المباني الموقوفة، وتظهر في الميزانية العمومية بالتكلفة او القيمة العادلة بعد استنزال 4٪ سنوياً من القيمة كمخصص لاعادة هذه الأوقاف.

د ـ صناديق ومحافظ استمارية:

تقيم الاستثمارات في صناديق ومحافظ استثمارية لدى مؤسسات مالية مختصة بالتكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل لكل صندوق أو محفظة على حدة.

هـ ـ أوراق مالية:

يتمثل الاستثمار في أوراق مالية في مساهمات أو حصص في رؤوس أموال مؤسسات مالية اسلامية محلية أو خارجية، تقيم الاستثمارات في أوراق مالية مسعرة على أساس التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل لكل شركة على حدة. تقيم الاستثمارات في أوراق مالية غير مسعرة على أساس التكلفة مع عمل مخصص في حالة أي هبوط دائم في القيمة.

و ـ استثمارات في شركات زميلة:

يتم تصنيف الاستثمار في اسهم الشركات باعتباره أوراق مالية إذا كانت نسبة المساهمة تقل عن 20٪ من رأسمال الشركة المستثمرفيها، ويتم تصنيفه كاستثمار في شركات زميلة إذا تراوحت نسبة المساهمة بين 20 - 50٪ ويقيم بطريقة صافي حقوق الملكية.

ز ـ معادلة العملات الأجنبية:

يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقًا للأسعار السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. أما المعاملات بالعملات الأجنبية خلال السنة فيتم ترجمتها إلى الدينار الكويتي وفقًا للأسعار السائدة بتاريخ المعاملة، ويتم إدراج فروقات العملة الناتجة في بيان الإيرادات والمصروفات.

ح ـ النقد والنقد المعادل :

يتمثل النقد والنقد المعادل لغرض إعداد بيان التدفقات في نقد لدى البنوك وحسابات تحت الطلب .

3 ـ ودائع وحسابات تحت الطلب

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
ودائع مستمرة	1,850,000	2,009,423
حسابات تحت الطلب	3,243,618	3,953,211
	5,093,618	**5,962,634**

إن الودائع المستمرة مودعة لدى بيت التمويل الكويتي وتجدد سنوياً ولا يجوز سحبها قبل تاريخ الاستحقاق .

4 ـ مدينو مرابحات

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
بنك البركة الإسلامي ـ البحرين	--	2,032,507
بيت التمويل الكويتي	3,682,025	1,993,910
المجموعة الدولية للاستثمار	5,364,496	2,750,000
بنك الخليج الدولي	4,866,366	--
المستثمر الدولي	1,027,008	--
	14,939,895	**6,776,417**

5 ـ إيرادات مستحقة

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
إيجارات مستحقة	1,258,478	1,399,456
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(768,764)	(768,764)
	489,714	630,692
عوائد استثمارات مستحقة	1,698,420	558,634
	2,188,134	**1,189,326**

6 ـ أرصدة مدينة أخرى

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
مدينون	254,066	209,028
سلف وأمانات لدى الغير	320,802	272,839
صندوق المصحف والكتب الإسلامية	222,446	132,652
عهد تحت التسوية	21,484	21,484
أخرى	178,574	7,163
	997,372	**643,166**

7 ـ صناديق ومحافظ استثمارية

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
صناديق ومحافظ استثمارية	18,555,060	14,599,260
مخصص هبوط القيمة	(10,654)	--
	18,544,406	**14,599,260**

تدار الصناديق والمحافظ الاستثمارية بواسطة مؤسسات مالية متخصصة ، إن المساهمات في صناديق استثمارية دولية ومحلية مفتوحة المدة ، وقد بلغ مجموع القيمة السوقية لهذه الصناديق والمحافظ كما في 31 ديسمبر 1994م مبلغ 18.705.355 دينار كويتي (1993- 14.639.363دينار كويتي) .

8 ـ أوراق مالية

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
أوراق مالية محلية مسعرة	1,986,707	1,986,707
أوراق مالية محلية غير مسعرة	1,567,500	1,515,000
أوراق مالية خارجية غير مسعرة	1,503,990	1,716,358
	5,058,197	5,218,065
مخصص هبوط القيمة	650,996	(734,124)
	4,407,201	**4,483,941**

بلغ مجموع القيمة السوقية للأوراق المالية المحلية المسعرة كما في 31 ديسمبر 1994م مبلغ 12.941.210 دينار كويتي (1993- 11.564.965 دينار كويتي) .

9 ـ استثمارات في شركات زميلة

	نسبة ملكية الاستثمار	رصيد الاستثمار في 1 يناير 1994	أرباح (خسائر) السنة	رصيد الاستثمار في 31 ديسمبر 1994	1994
	٪	دينار	دينار كوي	دينار	دينار
شركة المجموعة الدولية للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)	30	3,052,400	150,000	3,202,400	3,052,400
شركة ادارة الاملاك العقارية ريم ش.م.ك. (مقفلة)	40	140,000	(60,530)	79,470	140,000
شركة الاستثمار البشري للتدريب والاستشارات ش.م.ك. (مقفلة)	20	—	—	202,000	—
		3,192,400	89,470	3,483,870	3,192,400

10 ـ عقارات

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة (معدل)	74,837,038	78,162,297
يضاف:		
عقارات جديدة واضافات على العقارات القديمة بالتكلفة	1,241,105	348,907
عقارات اضافية موقوفة	--	62,834
دفعات مقدمة على ذمة أوقاف اضافية	--	(3,737,000)
	76,078,143	74,837,038
يخصم:		
مخصص اعادة اعمار (ايضاح 15)	(15.000.000)	(13.752.064)
الرصيد في نهاية السنة	**61.078.143**	**61.084.974**

تمثل الدفعات المقدمة على ذمة أوقاف اضافية الدفعات الخاصة بمشروع المجمع التجاري بالسالمية والتي تم استردادها بمعرفة الأمانة العامة في سنة 1993م .

كانت وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية في السنوات السابقة تتبع مبدأ عدم رسملة العقارات التي تقوم بتشييدها أو بشرائها ، وبناء على قرار من ادارة الوقف في سنة 1984م بدأت الوزارة في رسملة هذه العقارات لتظهر في الميزانية العمومية بالتكلفة دون احتساب استهلاك لها ، وفي سنة 1994م قامت الأمانة العامة للأوقاف باعادة حصر تكلفة العقارات الموقوفة قبل عام 1984م فبلغت 50,923,548 دينار كويتي تم اضافتها لرصيد العقارات كما في بداية سنة 1994م المعدل . كما تم زيادة مخصص اعادة الاعمار على النحو المبين في ايضاح (15) بواقع 12,795,524 دينار كويتي بغرض معالجة أثر عدم احتساب استهلاك السنوات السابقة لحصر هذه العقارات وحتى يمكن تعديل أرقام المقارنة لسنة 1993م بما يعكس أثر تسوية السنوات السابقة المتعلقة بالعقارات الموقوفة (ايضاح12) .

11 ـ أرصدة دائنة أخرى

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
أمانات لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	971,441	963,00
مصاريف مستحقة	10,070	54,437
امانات للغير	744,131	714,048
محجوز ضمان للغير	25,527	27,223
ايرادات مقبوضة مقدما	20,170	9,677
امانات مسجد سبيكة الدخان	67,701	70,000
امانات مسجد هيا عبدالرحمن	499,000	--
امانات لجنة الاغاثة الكويتية	157,659	--
امانات مسجد منيرة عثمان	19,850	--
تبرعات لخدمة القرآن الكريم	200,000	200,000
أخرى	12,501	4,226
	2,728,050	2,042,611

تتضمن امانات للغير مبلغ 671,094 دينار كويتي تمثل المحول من أموال الأوقاف عن أمانات متراكمة للغير خلال سنوات سابقة لسنة 1993م (ايضاح 12) ، وقد تم تعديل أرقام من سنتي 1993م و 1994م أعلاه فيما يتعلق بهذه التسوية .

12 ـ تسوية سنوات سابقة

	دينار كويتي
اعادة حصر تكلفة العقارات الموقوفة قبل سنة 1984م (ايضاح 10)	50,923,548
مخصص اعادة الأعمار (ايضاح 15)	(12,795,524)
امانات للغير	(671,094)
	37,456,930

قامت الأمانة العامة للأوقاف في عام 1994م برسملة تكلفة العقارات الموقوفة قبل عام 1984م واحتساب مخصص تقديري لاعادة اعمار هذه العقارات عن السنوات السابقة بقيمة 12.795.524 دينار كويتي وذلك للبدء في اثبات قيمة رأس مال الأمانة للأوقاف (ايضاح 13).

تمثل أمانات للغير مبالغ الآمانات المتراكمة خلال سنوات سابقة لسنة 1993م ضمن أموال الأوقاف، وقد رأت الآمانة العامة في سنة 1994م فصل هذه الأموال بالخصم من أموال الأوقاف ورصدها ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى (ايضاح 11).

13 ـ رأس مال الأوقاف

يتمثل رأس مال الأوقاف في مجموعة الموجودات الوقفية التي تم تحديدها في سنة 1994م باعتبارها سنة الأساس لتحديد رأس مال الأوقاف. إن رأس مال الأوقاف خاضع للتغير سنويا نتيجة لاضافة أوقاف جديدة أو حل أوقاف قديمة أو بتحقق أرباح أو خسائر رأسمالية نتيجة بيع هذه الموجودات.

14 ـ ايجارات المباني

يتم ادارة عقارات الأوقاف ومن ثم احتساب ومتابعة ايجارات المباني بمعرفة شركة ادارة الأملاك العقارية (ريم) ش.م.ك. (مقفلة).

15 ـ مخصص اعادة اعمار

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة (معدل)	13,752,064	12,795,524
المحمل على مصروفات السنة	1,247,936	956,540
الرصيد في نهاية السنة	15,000,000	13,752,064

يتضمن رصيد مخصص اعادة الأعمار في بداية السنة المعدل مبلغ 12,795,524 دينار كويتي نتج عن تسوية سنوات سابقة ايضاح (12) حيث تم تعديل أرقام المقارنة لسنة 1993م بما يعكس أثر التسوية.

16 ـ النقد والنقد المعادل

	1994	1993
	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد لدى البنوك	657.644	8.151.872
حسابات تحت الطلب	3.243618	3.953.211
	3.901.262	**12.105.083**

17 ـ التزامات محتملة

على الأمانة العامة التزامات محتملة تتمثل في أقساط رأس المال غير المدفوع لاحدى الشركات المستثمر فيها بلغ مجموعها **1,760,000** دينار كويتي (**1991 - 3,000,000** دينار كويتي)

18 ـ أرقام المقارنة

تم اعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتفق مع تصنيف أرقام السنة الحالية.

الجزء الثالث : مؤشرات مستوى أداء الأمانة العامة للأوقاف من واقع تحليل بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 1994م

تأتي مؤشرات مستوى الأداء للسنة المالية 1994 م « سنة الأساس للحسابات الوقفية » معبرة عما تمكنت الأمانة من تحقيقه على صعيد استثمار أموال الأوقاف وإنفاق ريعها في حدود أغراض الواقفين ، وترجع أهمية مؤشرات الأداء في هذه السنة إلى كونها من الناحية الفعلية هي السنة الأولى لنشاط الأمانة تلك المؤسسة الوليدة التي أنشئت في نهاية عام 1993م ، وعلى الرغم من أنها كانت في عامها الأول هذا تضع أنظمتها ، وتبلور إستراتيجياتها ، وتدقق في ملفات القطاع الوقفي السابقة على نشأتها ، إلا أن ذلك لم يحل دون ظهورها كمؤسسة وقفية تسعى لتحقيق رسالة محددة وهي :

ترسيخ الوقف كصيغة شرعية تنموية فاعلة في البيان المؤسسي للمجتمع ، وتفعيل إدارة الموارد الوقفية بما يحقق المقاصد الشرعية للواقفين وينهض بالمجتمع ويعزز التوجة الحضاري الإسلامي المعاصر .

وبإمعان النظر في هذه الرسالة المحددة للأمانة يتضح أنه يمكن الوقوف على مستوى الأداء في تحقيقها من خلال تحليل بيانات الحسابات الختامية للنشاط الوقفي ،فكل نشاط وقفي له انعكاس مالي سواء أكان نشاطًا استثماريًا للأصول الوقفية أو نشاطًا خدميًا ينفق فيه ريع استثمار الأموال الوقفية .

وهذه المؤشرات المستمدة من تحليل الحسابات الختامية كشفت بواقعية عن مدى النجاح في تحويل رسالة الأمانة إلى خطوط إستراتيجية وخطط تنفيذية يسهل قياس الإنجاز فيها ، بالإضافة إلى أنظمة ترسي القواعد المؤسسية للعمل في الأمانة وفي مختلف الوحدات التابعة لها .

وفيما يلي قراءة بسيطة في الحسابات الختامية للسنة المالية 1994 م للوقوف على مدى ما أمكن تحقيقه من أهداف إنشاء الأمانة العامة للأوقاف .

أولاً : مستويات الأداء الاستثماري :

إن المسئولية الأولى للأمانة ـ بصفتها ناظراً على الأوقاف ـ هي المحافظة على رؤوس الأموال ، وتنميتها ، وحسن إدارتها واستثمارها لزيادة قدرتها على تحقيق أعلى ريع ممكن في إطار الأحكام الشرعية ، ومن خلال استعراض أرقام الحسابات الختامية للسنة المالية 1994 م يظهر بوضوح ما يلي :

- زيادة قيمة رأس مال الأوقاف بنسبة (3,8٪) (من 99,8 إلى 103,6 مليون دينار) .

- ارتفاع نسبة الريع إلى رأس المال لتصل في عام 1994م إلى (5,7٪) بعد أن كانت (4,2٪) في العام السابق .

- نمو قيمة الأصول العاملة في السنة بما نسبته (3,5٪) (من 99,7 إلى 103,4 مليون د.ك) كنتيجة لارتفاع قيمة رأس مال الأوقاف بصفة رئيسية .

- إن النمو في رأس مال الوقف الناجم عن الأوقاف الجديدة المضافة خلال السنة بلغت نسبته (456,4) (من 62,8 إلى 286,8 ألف د.ك) ، وعلى الرغم من أن قيمة الأوقاف الجديدة لا تزال متواضعة بالنسبة لقيمة الأوقاف العاملة في بداية السنة ، إلا أن اتجاهها إلى الصعود بهذا المعدل يعبر عن ظاهرة طيبة تتمثل في بدء تزايد إقبال المجتمع على وقف الأموال ، بالإضافة إلى تزايد الثقة في الأمانة كناظر على الوقف .

- إتباع سياسة استثمارية متطورة تبتعد عن الأوعية التقليدية للاستثمار الوقفي والمتمثلة في الاستثمار العقاري ، فلقد اتجه جهاز الاستثمار إلى أوعية جديدة للاستثمار - من خلال إدارة محترفة لمخاطر الاستثمار - أسفرت ليس فقط عن نمو قيمة عوائد الاستثمار ، ولكنها أدت إلى نمو قيمة أوعية الاستثمار الأخرى في الأصول غير العقارية بما نسبته (9,8٪) بعد خصم قيمة المطلوبات وموفور ريع السنة (حيث بلغت 42,5 مليون د.ك وهو ما نسبته (41٪) من قيمة رأس المال في سنة 1994 م مقابل 38,7 مليون د.ك وهو ما نسبته (38,8٪) من رأس المال في سنة 1993 م) .

- تزايد الحرص على توفير أسباب الحفاظ على قيمة الأصول العقارية رغم التوجه إلى التوسع في الاستثمارات العقارية ويبين ذلك من خلال مخصص إعادة الإعمار الذي بلغت قيمته 15 مليون د.ك (أي بقيمة (19,7٪) من قيمة الأصول العقارية قبل خصم قيمة المخصص) ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن العقارات المتفاوتة في درج القدم لم يكن قد خصص لها في السابق أية مبالغ لإعادة إعمارها ، وقد تم تمويل هذا المخصص بدرجة رئيسية من موفور ريع السنوات السابقة الذي كان يجب أن تخصم منه مبالغ سنوية لمخصص إعادة الإعمار كما سبق وأوضحنا في الجزء الأول من هذا التقرير .

- نمو مجموع الإيرادات بنسبة (25,2٪) (من 6,9 إلى 8,7 مليون د.ك) كما وأن نسبة الإيرادات غير العقارية من إجمالي الإيرادات قد ارتفعت من (21,7٪) في سنة 1993 م إلى (41,4٪) في سنة 1994 م ، وكل ذلك كان نتيجة التوجهات الاستثمارية المتطورة للأمانة .

- نمو قيمة الاستثمار في الصناديق والمحافظ الاستثمارية بنسبة (26,7٪) (من 14,6 إلى 18,5 مليون د.ك) ، وهو نمو لا يحمل فقط مؤشرات كمية في الأداء ولكنه يحمل أيضاً مؤشرات نوعية في الأداء الاستثماري ، حيث تضاعفت الأرباح بحوالي 13,4 مرة (من 60 إلى 806 ألف د.ك) .

- نمو عائد الأوراق المالية بنسبة (26,7٪) (من 571 إلى 915 ألف د.ك) ، وذلك رغم انخفاض المبلغ المستثمر فيها بنسبة (2,7٪)(من 4,5 إلى 4,44 مليون د.ك) .

- توجيه عناية كبيرة للاستثمارات قصيرة الأجل ، ويتضح ذلك من الحرص على عدم الاحتفاظ بالأموال النقدية بكميات معطلة دون استثمار لحين الحاجة إليها خلال العام ، فقد نقصت النقدية لدى البنوك (الحسابات الجارية) بنسبة (91,9٪) (من 8,2 مليون د.ك إلى 658 ألف د.ك فقط أي بنقص قيمته حوالي 7,5 مليون د.ك كانت معطلة في شكل رصيد نقدي) ، هذا فضلاً عن أن هناك قدراً من السيولة يبلغ 3,2 مليون د.ك مستثمر في ودائع تحت الطلب (حسابات توفير) .

ثانياً : مستويات الأداء التشغيلي :

يمكن تقدير مستويات الأداء التشغيلي من خلال تحليل الحسابات التشغيلية (بيان الإيرادات والمصروفات) ، وبنظرة إلى هذه البيانات في الحسابات الختامية لسنة 1994 م ، يتضح ما يلي :

- انخفاض المصروفات الإدارية والعمومية لمختلف العمليات التشغيلية بنسبة (15,4٪)(من 658 إلى 557 ألف د.ك) ، وذلك رغم التوسع في مختلف الأنشطة وتطويرها وتنامي مردود العمل .

- انخفاض مصروفات صيانة وإدارة العقارات بنسبة (12,5٪) (من 1,1 مليون د.ك إلى حوالي مليون د.ك) ، وذلك رغم ثبات مستويات عوائد الاستثمار العقاري .

- تزايد قيمة الإنفاق على المشاريع والأنشطة الوقفية بنسبة (128,6٪) (من 682 ألف إلى 1,6 مليون د.ك) وذلك على الرغم من أن سنة 1994 م هي السنة التشغيلية الأولى للأمانة وكانت المشاريع والخدمات الوقفية لم تحظ بعد بالزخم المناسب ، وجدير بالإشارة أن نمو الإيرادات وانخفاض المصروفات ساعد في تغطية الزيادة في الإنفاق على المشاريع والأنشطة الوقفية .

- تحقق نمو في قيمة موفور الريع الوقفي بنسبة (22,9٪) (من 3,5 إلى 4,3 مليون د.ك) ، وهذه المبالغ خاضعة للتصرف فيها وفق الفتاوى الشرعية الصادرة في شأنها .